

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9439

الإثنين، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 18/00

نيويورك

الرئيس	السيد فرانسوا دانيوز	(البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	إكوادور	السيد بيريس لوس
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسبية
	سويسرا	السيدة بيرسفي
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد
	اليابان	السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-30579 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 18/10.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلبت الكلمة ممثلة الإمارات العربية المتحدة.

السيدة نسبية (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أعرب عن تقديري لحضوركم في هذه الساعة المتأخرة. ومع ذلك، نود أن نقترح تعليق الجلسة لفترة وجيزة لإجراء مشاورات مغلقة بشأن التصويت المعروض علينا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نظرا لعدم وجود اعتراض، سأعلق الجلسة الآن لإجراء مشاورات مغلقة.

علقت الجلسة الساعة 18/15 واستؤنفت الساعة 19/30.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الأردن، إريتريا، إسرائيل، إندونيسيا، باكستان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، تركيا، جيبوتي، زمبابوي، السودان، عمان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، قطر، الكويت، لبنان، مالي، ماليزيا، مصر، ملديف، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، نيكاراغوا، اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2023/772، المقدمة من الاتحاد الروسي، الأردن، إريتريا، الإمارات العربية المتحدة،

إندونيسيا، باكستان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، تركيا، جيبوتي، زمبابوي، السودان، عمان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، قطر، الكويت، لبنان، مالي، ماليزيا، مصر، ملديف، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، نيكاراغوا، اليمن.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): منذ البداية، ما فتئت روسيا تدعو مجلس الأمن إلى الاستجابة للتفاقم غير المسبوق للأزمة الراهنة. وللأسف، لم يحدث أي تحرك في ذلك الاتجاه لمدة خمسة أيام.

ونشدد مرة أخرى على أننا ندين ما حدث في 7 تشرين الأول/أكتوبر ومقتل مدنيين إسرائيليين، فضلا عن موت المدنيين في قطاع غزة.

وبالنظر إلى أن عدد القتلى والجرحى يتزايد كل ساعة، لم يكن بوسعنا أن ننتظر أكثر من ذلك، حيث كان وقت ثمين يُهدر بتكرار نفس المناقشات أو بتقاعس مجلس الأمن. ويوم الجمعة، 13 تشرين الأول/أكتوبر، قدمنا مشروع القرار الموجز وذا الطابع الإنساني البحت S/2023/772 لينظر فيه المجلس. ويتمثل عنصره الرئيسي في الدعوة إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار لأغراض إنسانية واحترامه بصورة كاملة. وكما يفهم أعضاء المجلس جيدا، لن تكون الجهود الإنسانية ممكنة من دون وقف لإطلاق النار. وعلاوة على ذلك، ينص مشروع قرارنا على إدانة جميع أعمال العنف وجميع الهجمات الإرهابية وعلى فتح ممرات إنسانية والإفراج الآمن عن جميع الرهائن.

وأشدد على أنه لم يقدم أعضاء مجلس الأمن تقريبا أي اعتراضات أساسية مدعومة بالحجج فيما يتعلق بالمبادرة التي اقترحناها. ولم يعترض سوى وفد واحد بعبارة عامة، وهذا الاعتراض لا يتعلق بمضمون مشروع القرار.

في يوم السبت، 14 تشرين الأول/أكتوبر، طلبنا من الرئاسة تحديد موعد للتصويت على مشروع قرارنا في 16 تشرين الأول/أكتوبر.

الغربية. وهذا هو السبب الوحيد لعدم تمكنه من إرسال رسالة واضحة وقوية وموحدة تهدف إلى وقف التصعيد. إننا نتكلم عن أكبر اندلاع للعنف في الشرق الأوسط منذ عقود. وكان العالم بأسره ينتظر اليوم بفارغ الصبر أن يتخذ مجلس الأمن خطوات حاسمة لوقف إراقة الدماء، لكن الوفود الغربية رفضت تلك التوقعات.

ونعتقد أن التصويت في المجلس اليوم يفضح الكثير من الأمور. فقد أظهر بوضوح من يؤيد حقاً هدنة فورية، وإنهاء القصف العشوائي لقطاع غزة وتوفير المعونة الإنسانية غير المشروطة لسكان المنطقة، ومن لا يزال يحجب الصوت الموحد للمجلس سعياً إلى تحقيق أهداف سياسية ضيقة. وينبغي ألا تراودنا أي أوهم بشأن ذلك، استناداً إلى نتائج التصويت والتعليقات التي ستليه.

ونعتقد أنه بغض النظر عن النتيجة التي ينطوي عليها مشروع القرار (S/2023/772) الذي قدمناه، فقد أنجز مهمته المتمثلة في الإسهام في بدء مناقشة موضوعية لرد الفعل على هذه المسألة في مجلس الأمن. ولو لم نأخذ زمام المبادرة، للأسف، لكانت المناقشة قد اقتصرت على الكلام الفارغ. ونشعر بقلق بالغ إزاء النطاق غير المسبوق للكارثة الإنسانية في قطاع غزة وارتفاع خطر انتشار النزاع.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): قبل أكثر من أسبوع بقليل، أطلقت حماس العنان للإرهاب على إسرائيل، وهدفها المعلن هو تدمير إسرائيل وقتل اليهود. وكان ذلك أسوأ مذبحه للشعب اليهودي منذ المحرقة. أريد أن أقولها مرة أخرى: كانت أسوأ مذبحه للشعب اليهودي منذ المحرقة. لقد كانت مأساة إنسانية مروعة أبرزت الندوب المؤلمة التي خلفتها ألفية من معاداة السامية. لقد ذبح إرهابيو حماس أكثر من 1 000 مدني، بمن فيهم مواطنون أمريكيون - أسر بأكملها وأطفال ورضع وشيوخ. واحتجزت حماس الأبرياء كرهائن، بمن فيهم مواطنون أمريكيون ومواطنون من عدة دول أعضاء في مجلس الأمن. وتعيد وحشية حماس إلى الأذهان أبشع الفظائع التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وأدت أفعال حماس إلى الأزمة الإنسانية الرهيبة التي يواجهها سكان غزة. ولا ينبغي أن يعاني المدنيون بسبب الفظائع التي ترتكبها حماس.

أكتوبر وفتحنا باب المشاركة في تقديم الوثيقة أمام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونشكر الوفود التي تشارك في تقديم مشروع قرارنا. ومما لا يخلو من دلالة أن مشروع قرارنا يشارك في تقديمه العديد من أعضاء المجموعة العربية، بالإضافة إلى بلدان أخرى، وأن فلسطين أعربت أيضاً عن تأييدها له.

إن هذا نص إنساني بحت، ولن نفهم إذا قرر أي وفد عدم تأييده لأسباب جيوسياسية أنانية حصراً.

وندعو أعضاء مجلس الأمن إلى تأييد مشروع قرارنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): إن المجلس مستعد للمشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أُجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الإمارات العربية المتحدة، الصين، غابون، موزامبيق

المعارضون:

فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

المتنعون عن التصويت:

إكوادور، ألبانيا، البرازيل، سويسرا، غانا، مالطة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): حظي مشروع القرار بتأييد 5 أعضاء واعتراض عليه 4، مع امتناع 6 أعضاء عن التصويت. لم يُعتمد مشروع القرار، لأنه لم يحصل على العدد المطلوب من الأصوات.

أُعطيت الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نأسف لأن مجلس الأمن أخذ مرة أخرى رهينة للتطلعات الأنانية لكثرة الوفود

الجهود الدبلوماسية للولايات المتحدة لتعزيز سلامة المدنيين ومعالجة الأزمة الإنسانية على وجه السرعة، بالتنسيق مع الأمم المتحدة وشركاء الولايات المتحدة. إننا نبذل كل ما في وسعنا للمساعدة في تسهيل الوصول إلى الضروريات الأساسية، بما في ذلك الغذاء والماء والدواء.

وكما أوضح الرئيس بايدن، فإننا نعمل مع إسرائيل لضمان حصولها على ما تحتاجه للدفاع عن الشعب الإسرائيلي، وإنقاذ الرهائن واتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاسبة الإرهابيين على الهجمات. وقد كررت الولايات المتحدة لشركائها الإسرائيليين التأكيد على ضرورة حماية أرواح المدنيين، بما يتفق مع القانون الدولي الإنساني. ويجب أن تكون حماية المدنيين وحماية الأشخاص الذين يحاولون الوصول إلى بر الأمان محور تركيز جميع الجهات المعنية. وسنواصل حث شركائنا الإسرائيليين على العمل من أجل التقليل إلى أدنى حد من خطر وقوع إصابات بين المدنيين. وخلاصة القول هي أنه لا يمكنكم الادعاء بالوقوف مع الفلسطينيين وتطلعاتهم المشروعة إذا لم تقفوا بشكل مباشر ضد حماس. إن حماس لا تدافع عن حقوق الشعب الفلسطيني في الكرامة وتقرير المصير. وطريق الإرهاب الذي تتخذه حماس لم يحسن حياة شخص واحد ولم يفعل أي شيء لتعزيز السلام والاستقرار. بل على العكس من ذلك، فإن كل ما جلبته حماس للشعب الفلسطيني والمنطقة هو اليأس والفوضى والدمار.

وخلال الأيام والأسابيع والأشهر المقبلة، ينبغي أن نعمل معا لمنع النزاع من الانتشار ولمعالجة الأزمة الإنسانية. ولنعمل معا أيضا لمساءلة حماس عن أعمالها الإرهابية ضد إسرائيل وعن عرقلة طريق السلام والاستقرار اللذين يستحقهما الإسرائيليون والفلسطينيون على حد سواء.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): لقد صوتنا معارضين لمشروع القرار (S/2023/772)، ولم نفعل ذلك بسبب محتوياته بشكل رئيسي. وبطبيعة الحال، كان من الممكن تحسين مشروع القرار لو أنه طرح سياقاً ومنظوراً أوسع نطاقاً، فلا يوجد من يعمل أفضل منا فيما يتعلق بالاهتمام بالحالة الإنسانية في الميدان. ونحن لا يعلى علينا في

وتقع على عاتق المجلس والمجتمع الدولي بأسره مسؤولية المساعدة في معالجة الأزمة الإنسانية، وإدانة حماس إدانة قاطعة، وإعادة تأكيد حق إسرائيل المتأصل في الدفاع عن النفس بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وللأسف، فإن مشروع القرار الروسي (S/2023/772) المقدم اليوم لا يفي بجميع تلك المسؤوليات. ومشروع القرار الروسي، الذي قدم بدون أي مشاورات، لا يذكر حماس - بل لا يذكرها على الإطلاق. وتعطي روسيا، بعدم إدانة حماس، غطاء لجماعة إرهابية تعامل المدنيين الأبرياء بوحشية. إنه أمر شائن ومنافق ولا يمكن الدفاع عنه.

ولا يمكن للولايات المتحدة أن تؤيد مشروع القرار الروسي، الذي يسيء إلى الضحايا، بتجاهله لإرهاب حماس. ونوافق على أنه ينبغي للمجلس أن يتخذ إجراء، ولكن علينا أن نفعل ذلك على الوجه الصحيح. وسنعمل بشكل مكثف مع جميع أعضاء المجلس للقيام بذلك.

وتعاني الغالبية العظمى من الأسر في غزة دون أي ذنب. وكما قلت، تسببت حماس في الأزمة الإنسانية في غزة، ولا يمكننا أن نسمح للمجلس بأن يحول اللوم بشكل غير عادل إلى إسرائيل وأن يعذر حماس على عقود من القسوة. وفي الوقت الذي نتكلم فيه، يجري الوزير بليكن والبيت الأبيض مناقشات مكثفة مع أعلى المستويات في الحكومة الإسرائيلية والبلدان الأخرى في المنطقة لضمان الإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية والإغاثة. كما أننا نعمل بنشاط مع شركاء آخرين في المنطقة والأمم المتحدة للمساعدة في تلبية احتياجات الناس في غزة.

ومن الأهمية بمكان أن يحصل المدنيون على الغذاء الأساسي والماء والدواء والمأوى. واسمحوا لي أن أكرر: إنه أمر بالغ الأهمية. وقد دعونا بلدان المنطقة إلى السماح بوصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ودون عوائق إلى غزة وتيسيرها، بما يتماشى مع مبادئ الإنسانية والنزاهة والحياد والاستقلال. وتفتخر الولايات المتحدة بأنها أكبر مانح إنساني دولي للشعب الفلسطيني. وأعلنت الولايات المتحدة أمس تعيين المبعوث الخاص ديفيد ساترفيلد، الذي سيقود

اقترحه الاتحاد الروسي عناصر هامة تحتاج أيضا إلى أن يسلم بها المجلس وأن يعالجها. وبينما تترك مالطة تماما الحاجة الماسة إلى وصول الإغاثة الإنسانية إلى سكان غزة بدون مزيد من التأخير، فإنها تلاحظ أن النص يستبعد العناصر الحاسمة التي تؤثر حاليا على الحالة على أرض الواقع. ونعتقد أن تلك العناصر تحتاج أيضا إلى معالجة. ونكرر إدانتنا بأشد العبارات الممكنة للأعمال الإرهابية التي ترتكبها حماس ضد إسرائيل. نفهم أن لإسرائيل الحق في العيش في سلام وأمن. ولها الحق في الدفاع عن النفس، ولكن دائما وفقا للقانون الإنساني والقانون الدولي ووفقا لمبدأي التمييز والتناسب. ومع الفهم الكامل لإلحاح المسألة، تظل مالطة مصممة على المشاركة بطريقة بناءة للمضي قدما. ونشدد على ضرورة أن يتخذ المجلس إجراء بشأن الحالة، التي تثير قلقا بالغا.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): سأشير في بياني إلى مشروع القرار الذي صوتنا عليه للتو (S/2023/772).

يأسف وفدي لأن الاتحاد الروسي قدم إلى مجلس الأمن مشروع قرار لم يكن موضوع عملية تفاوض للنظر فيه، وبالتالي لا يعكس سوى موقف الدولة المقدمة له. لقد فوجئنا برؤية النص باللون الأزرق على الرغم من طلبات العديد من أعضاء المجلس بتمديد وقت المفاوضات حيث كان من الواضح أنه لا تزال هناك شواغل لم يتم حلها وحيث كان رئيس المجلس يسعى في الوقت نفسه إلى إدراج وجهات نظر جميع أعضاء المجلس في نص مشترك، عملا ببناء جماعي صدر في اجتماعنا يوم الجمعة.

وقد لوحظ بحق أن هناك بعدين لا ينفصلان للمأساة التي تتكشف. ومع ذلك، فإن مشروع قرار الاتحاد الروسي لا يذكر، ناهيك عن إدانة، الهجمات الإرهابية التي شنتها حماس، والتي كانت السبب المباشر لتصعيد العنف والأزمة الإنسانية الناجمة عنه. كما أنه لا يتضمن أي ذكر للقانون الدولي الإنساني والالتزام باحترام ذلك القانون. ولا يمكن بأي حال من الأحوال استخدام إلحاح الحالة وخطورتها لتحقيق انتصارات سياسية أو إعلامية قصيرة الأجل. وينبغي للمجلس أن يتخذ

الاهتمام بالحالة الإنسانية على أرض الواقع. نحن لا نعلم علينا في الاهتمام بحقوق الإنسان للفلسطينيين والإسرائيليين. وسجلنا الحافل بالتعاون في البلد يبين ذلك. ومع ذلك، صوتنا ضد مشروع القرار بسبب الطريقة التي تم التعامل بها معه. وما زلنا لا نفهم لماذا أصر الاتحاد الروسي على طرح مشروع القرار للتصويت بينما كانت هناك فرصة لمزيد من المشاركة التي كان بإمكاننا من خلالها تجنب إظهار انقسام المجلس. وهذا شيء شهدناه اليوم، ولا نعتقد أنه يعود بالفائدة على أحد. وأعتقد أنه يتعين علينا أن نوضح - وعلينا أن نتذكر - أن مشروع القرار ليس غاية في حد ذاته. ويجب أن يكون لدينا قرار موحد يمكن أن يؤدي حقا إلى نتائج على أرض الواقع لمساعدة الشعب الفلسطيني. لسوء الحظ، لم يكن هذا هو الحال. ولهذا السبب صوتنا معارضين لمشروع القرار.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):

تعرب المملكة المتحدة عن غضبها إزاء الهجمات الإرهابية التي تشنها حماس في إسرائيل وتؤيد حق إسرائيل في الدفاع عن النفس تمشيا مع القانون الدولي. كما نعمل بشكل عاجل للاستجابة للحالة الإنسانية المتدهورة في غزة.

لقد صوتنا معارضين لمشروع القرار (S/2023/772) الذي قدمه الوفد الروسي. لا يمكننا أن نؤيد مشروع قرار لا يدين هجمات حماس الإرهابية. وكما قال رئيس وزراء بلدي في وقت سابق اليوم، فإن أعمال حماس كانت ضربة وجودية لفكرة إسرائيل ذاتها كوطن آمن للشعب اليهودي. ومن غير المعقول أن يتجاهل المجلس أكبر هجوم إرهابي في تاريخ إسرائيل. ولا نزال واضحين أيضا بأنه يجب اتخاذ جميع التدابير الممكنة على أرض الواقع لضمان النقل إلى أدنى حد من الخسائر في صفوف المدنيين وتيسير المعونة الإنسانية. تتطلب خطورة الحالة إجراء مناقشة جادة من جانب المجلس. ولم يكن مشروع القرار هذا وهذه العملية محاولات جادة للتوصل إلى توافق في آراء المجلس، ولذلك نتطلع إلى مواصلة المشاورات على أساس مقترحات الرئاسة.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): امتنعت مالطة عن

التصويت على مشروع القرار (S/2023/772). لقد أغفل النص الذي

قرارات تسعى إلى وضع حد للمعاناة الإنسانية بطريقة جادة وبناءة. وبالإضافة إلى ذلك، نلاحظ أن جميع عناصر نص مشروع قرار الاتحاد الروسي قد عولجت في مشروع القرار الذي تفاوضت عليه الرئاسة البرازيلية وأنها لا تزال موضوع مشاورات.

ولتلك الأسباب، امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار الذي قدمه الاتحاد الروسي.

ويجب أن تساعد الدعوات الرامية إلى احترام القانون الدولي

الإنساني أيضا على احتواء دوامة العنف التي يمكن أن تجتاح المنطقة بأسرها. ولهذا السبب سنظل نشارك بنشاط وعلى نحو بناء بغية ضمان إعطاء التنكيرات بالقواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني الدولي المكانة المناسبة في الاقتراح البديل الذي قدمه وفدكم، سيدي الرئيس. وأعتمد هذه الفرصة لأشكركم على العمل الهائل الذي أنجزتموه بالفعل لبناء توافق في الآراء بين أعضاء المجلس. ونذكر الجهد الكبير الذي لا يزال يتعين إنجازه للتوصل إلى حل وسط من أجل حل المسائل المتعلقة، ونأمل أن يتمكن المجلس من توحيد جهوده بسرعة بغية اعتماد مشروع قرار بهذا الشأن. ونحن نعول على المشاركة البناءة لجميع أعضاء المجلس.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): لا تزال هذه الجولة الجديدة من النزاع بين فلسطين وإسرائيل تتصاعد وتسببت بالفعل في خسائر فادحة في صفوف المدنيين وأزمة إنسانية. وينعكس التأثير غير المباشر على السلام والاستقرار الإقليميين. وتشعر الصين بقلق عميق إزاء ذلك. وندين جميع الأعمال التي تضر بالمدنيين ونعارض أي انتهاك للقانون الدولي. ونؤيد اضطلاع مجلس الأمن بدور مسؤول ونندعم جميع الجهود الرامية إلى تيسير تخفيف حدة النزاع واستعادة السلام. ونرحب بجميع المبادرات التي تقضي إلى حماية المدنيين وتخفيف حدة الأزمة الإنسانية. واستنادا إلى ذلك الموقف، صوتنا مؤيدين لمشروع القرار المطروح للتصويت (S/2023/772).

وفي ضوء هذه الحالة الخطيرة، تدعو الصين إلى إنهاء القتال في أقرب وقت ممكن، ومنع انتشاره إلى ما لا نهاية، وتجنب أي

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، أدانت سويسرا بشدة أعمال الإرهاب والهجمات العشوائية وأخذ الرهائن التي تقوم بها حماس ضد السكان الإسرائيليين. ونشجب مقتل آلاف المدنيين، بمن فيهم مئات الأطفال، في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في غزة، ونعرب عن خالص تعازينا لأحبائهم ولأحباء موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى الذين لقوا حتفهم أثناء أداء واجبهم. ونشيد بشجاعة زملائهم، الذين ما زالوا منخرطين في أزمة إنسانية واسعة النطاق في غزة. لقد اضطر مئات الآلاف من المدنيين إلى إخلاء منازلهم، وهم، شأنهم شأن بقية سكان غزة، في وضع محفوف تماما بالمخاطر، بدون حماية وبدون إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية أو المساعدة الخارجية.

وتتشاطر سويسرا الشعور بالإلحاح والقلق الشديد، ولذلك تبرز ضرورة أن يتصرف المجلس في انسجام، بالنظر إلى الحالة في الشرق الأوسط. وكما ذكرنا الأمين العام، فإن وقف التصعيد وحماية المدنيين وإطلاق سراح جميع الرهائن وإيصال المساعدات الإنسانية أولويات. ومع أخذ تلك الأولويات في الاعتبار، اختارت سويسرا رغم ذلك الامتناع عن التصويت على مشروع القرار الذي قدمته روسيا. وإذ نكرر التأكيد في كل مناسبة، وخاصة في سياق الأزمات الإنسانية الواسعة النطاق، تعتقد سويسرا أنه لا يمكن للمجلس أن يتجاهل، حتى في حالات الطوارئ - أو أساسا في حالات الطوارئ - الإشارة بوضوح إلى القانون الدولي الإنساني.

حتى النزاعات المسلحة لها قواعد. وترى سويسرا أن إغفال ذكر إشارة واضحة إلى القانون الدولي الإنساني في مشروع قرار لمجلس

في الآراء في أقرب وقت ممكن وأن يتخذ تدابير حقيقية. لقد كان أعضاء المجلس، في الأيام القليلة الماضية، على اتصال وثيق بشأن القضية والحالة في فلسطين. ويبين مشروع القرار الذي اقترحه روسيا الاتجاه العام لتركيز المجلس على الشواغل الإنسانية وحماية المدنيين، وشاركت في تقديمه بلدان عديدة، بما فيها بلدان عربية مثل مصر والمملكة العربية السعودية والأردن وقطر.

ونأسف كثيرا لفشل المجلس في الاتفاق على مشروع القرار. وينبغي عدم تسييس المسائل الإنسانية. وينبغي أن تكون حماية المدنيين أولوية لجميع الأطراف. وفي تعاملاته السابقة فيما يتعلق بالمسائل المعقدة، عادة ما بدأ المجلس بمبادرة إنسانية. والنزاع الحالي ينتشر والمعاناة مستمرة. وينبغي ألا يكف المجلس عما يبذله من جهود في هذا الصدد. وقد اقترحت البرازيل أيضا مشروع قرار. ونحن نرحب بذلك. ونأمل أن تواصل جميع الأطراف، بروح مسؤولية وبناءة، السعي إلى توافق الآراء واتخاذ المزيد من الإجراءات لتخفيف حدة التوتر وتجنب وقوع كارثة إنسانية، مما يظهر حقا مسؤولية مجلس الأمن ومهمته ويكفل قدرته على مواجهة هذا الاختبار لأخلاقياته وضميره.

لقد أبرز رئيس الصين، السيد شي جين بينغ، في مناسبات عديدة أن السبيل الأساسي لحل قضية فلسطين هو إقامة دولة فلسطين المستقلة. وقد أثبت التاريخ مرارا وتكرارا، بالنسبة لحالة إسرائيل وفلسطين، أن تكرار اندلاع الأزمة يرجع أساسا إلى حقيقة استمرار تآكل الأساس الذي يقوم عليه الحل القائم على وجود دولتين، وأن عملية السلام في الشرق الأوسط قد انحرفت عن المسار الصحيح، وأن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة لم تنفذ تنفيذا فعالا. وعند التعامل مع هذه الجولة الجديدة من النزاع بين فلسطين وإسرائيل، يجب على المجتمع الدولي أن يتجاوز نموذج إدارة الأزمات المجزأ على أساس كل حالة على حدة، وأن يواصل السير في الاتجاه الأساسي للحل القائم على وجود دولتين، وأن يبذل جهودا أكبر نحو التوصل إلى حل شامل ودائم للقضية.

ومنذ اندلاع الأزمة، بذلت الصين جهودا نشطة لتيسير تخفيف حدة التوترات وشجعت بنشاط إجراء محادثات سلام. وقد أجرى وزير خارجيتنا، السيد وانغ يي، اتصالات مكثفة مع جميع الأطراف ذات

تدهور آخر للحالة. إن الوسائل العسكرية ليست هي الطريق للمضي قدما. ولن يؤدي العنف ردا على العنف إلا إلى حلقة مفرغة لا نهاية لها. وتدعو الصين البلدان المعنية إلى اتخاذ موقف موضوعي وعادل وكبح الجراح حتى يتمكن من تجنب نشوب نزاع واسع النطاق وكرثة إنسانية وتجنب توجيه صفة أكبر للأمن الإقليمي والدولي. ونظرا لخطورة هذه الحالة، تدعو الصين إلى احترام القانون الدولي الإنساني وإلى عدم ادخار أي جهد لضمان أمن المدنيين. فحماية المدنيين في النزاعات المسلحة خط أحمر بموجب القانون الدولي الإنساني. وينبغي ألا يكون المدنيون هدفا للعمليات العسكرية. وإن الاستخدام العشوائي للقوة أمر غير مقبول. ولا يمكن أن يتحقق صون أمن طرف ما على حساب إلحاق الأذى بالمدنيين الأبرياء. ويجب ضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني. وتؤيد الصين الجهود الدبلوماسية وجهود الوساطة بغية التمكن من إطلاق سراح الرهائن في وقت مبكر.

وفي ضوء هذه الحالة الخطيرة، تدعو الصين إلى فتح ممر للإغاثة الإنسانية في أقرب وقت ممكن لتجنب وقوع كارثة إنسانية أكثر خطورة. ونشعر بقلق بالغ إزاء عواقب فرض إسرائيل حصارا كاملا على غزة وأمرها بإجلاء السكان في شمال غزة بصورة طارئة. ونأمل أن تستجيب إسرائيل لنداءات المجتمع الدولي وأن تستأنف إمدادات المياه والكهرباء والوقود إلى غزة وأن توقف العقاب الجماعي للشعب هناك. ونؤيد فتح ممر إنساني في وقت مبكر حتى يمكن إيصال الأغذية والأدوية وغيرها من إمدادات الإغاثة الإنسانية في الوقت المناسب وبطريقة سلسة. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها مصر والدول الأخرى المعنية في هذا الصدد. وفي الوقت نفسه، تدعو الصين المجتمع الدولي إلى زيادة إسهامه في وكالات الأمم المتحدة الإنسانية التي تواصل عملها في غزة ودعمه لها. وستقدم الصين مساعدات إنسانية طارئة إلى غزة من خلال الأمم المتحدة وعبر القنوات الثنائية.

إن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن، وينبغي أن يؤدي دوره الواجب في حل الأزمة الراهنة. ويتوقع المجتمع الدولي أيضا أن يتوصل المجلس إلى توافق

هنا تلك الإدانة. لكن حماس لا تمثل الشعب الفلسطيني ولا سكان غزة الذين يعانون أشد المعاناة اليوم.

وهو ما يستلزم بصورة ملحة وحدة المجلس بشأن هذا الملف. في كانون الثاني/يناير، أشار تقييم الأمم المتحدة للاحتياجات الإنسانية في غزة إلى أن 1.3 مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة من أجل بقائهم على قيد الحياة. وقد كان نصف هذا العدد من الأطفال، وما يربو على 60 في المائة من هذه الاحتياجات ما بين شديدة وكارثية. في العقد الماضي وحده، عانى سكان غزة من ثلاث جولات من ذلك النزاع المحتدم. وفقد أطفال غزة الأمل.

كان هذا توصيف الكابوس الذي تعيشه غزة قبل 10 شهور من نشوب النزاع. واليوم يواجه المدنيون في غزة مرة أخرى حرباً مدمرة، بلا ملجأ يفرون إليه. إن غزة، أحد أكثر الأماكن اكتظاظاً بالسكان على وجه الأرض، محاصرة، ويتعذر فيها الحصول على الوقود، أو الكهرباء، أو الغذاء، أو الماء، أو الإمدادات الطبية. ويعتمد فيها مليوناً إنساناً على خط أنابيب واحد للمياه، حيث لا يمكن لمحطات التحلية الثلاث العمل بسبب قطع الكهرباء.

وإزاء هذه الخلفية المروعة، يجب على المجتمع الدولي أن يدرك أن الدعوة إلى إجلاء أكثر من مليون شخص بلا مأمّن ليقصده ولا مساعدة، تشكل في حد ذاتها مطلباً لا يمكن تبريره أو تحقيقه. وعليه يتعين على المجلس العمل بما يتجاوز مجرد الإدلاء ببيانات. وأقل شيء يجب على المجلس أن يكون قادراً على الاتفاق بشأن ضرورة حماية جميع المدنيين، والإفراج غير المشروط عن كافة الرهائن، وتوفير المساعدة الإنسانية بشكل آمن. ويجب استعادة الوصول إلى الوقود والغذاء والمياه والمعونات الطبية وغيرها من الضروريات الأساسية بشكل كامل. ويجب علينا إنشاء إطار لتأمين إيصال المساعدات الإنسانية بشكل عاجل وبدون عوائق وكذلك يؤمن العاملين الشجعان الذين يخاطرون بحياتهم في الميدان.

إن الدعوة إلى وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية، ضرورة لتحقيق كل ما سبق. إن مشروع القرار S/2023/772 الذي قدمه

الصلة لتوضيح سياسة الصين وموقفها. وسيزور المبعوث الخاص للحكومة الصينية إلى الشرق الأوسط بلدان المنطقة هذا الأسبوع للاضطلاع بأعمال الوساطة. ستقف الصين دائماً إلى جانب السلام والعدالة والقانون الدولي. ونحن على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي لبذل جهود دؤوبة لوقف القتال في غزة في وقت مبكر، وتحقيق التعايش السلمي بين فلسطين وإسرائيل، وإحلال السلام والأمن الدائمين في الشرق الأوسط.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): صوتت غابون لصالح مشروع القرار (S/2023/772) الذي يدعو إلى وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية، ويدين بشدة العنف والأعمال القتالية التي تستهدف المدنيين وأعمال الإرهاب، ويدعو إلى الإفراج غير المشروط عن الرهائن وإلى حصول السكان المدنيين على المساعدات الإنسانية التي يحتاجون إليها بدون عوائق. ونحن مقتنعون بأنه إجراء يستجيب لليأس الذي لا حد له والأزمة البالغة الخطورة، التي تسببت في غضون أيام قليلة في وفاة الآلاف ومعاناة إنسانية هائلة. إنه إجراء يتماشى مع التزاماتنا بموجب القانون الدولي الإنساني، في أعقاب إدانتنا القوية للهجمات الوحشية ضد إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر.

ونأسف لعدم تمكن المجلس من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار. ويجب علينا بالتأكيد أن نظهر التزاماً أكبر بإيجاد استجابة عادلة للمحنة الإنسانية تتماشى مع ولايتنا. ويجب أن نظهر التزاماً أكبر بإسكات البنادق وتحديد المسؤولية. ويجب أن نبدي التزاماً أكبر بإيجاد حل دائم يتناسب مع خطورة الحالة الإنسانية، التي يجب على مجلس الأمن معالجتها إذا أردنا تجنب وقوع كارثة قد ينجم عنها عواقب لا سبيل إلى تداركها.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): سبق واقع غزة كأحد أكثر الأماكن بؤساً على وجه البسيطة وبمدة طويلة، هجمة حماس غير المبررة على إسرائيل. وقد أدان جميع أعضاء مجلس الأمن عن حق القتل العشوائي للمدنيين الإسرائيليين الأبرياء، واحتجاز 199 منهم كرهائن، بمن فيهم الأطفال. وبدورنا نكرر

لقد امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار S/2023/772 لأن النص المقدم لم يوضح الصورة الكاملة وعجز عن إدراج العناصر الأساسية بشأن المسائل الموضوعية. ولا يزال يحذونا الأمل في أن هناك مجالاً لمواصلة المشاركة بنشاط، على أمل أن نستخدم وقتنا وطاقتنا بأفضل طريقة ممكنة لكي نتكاتف للاستجابة للاحتياجات العديدة العاجلة والملحة في الميدان. وهذه الحالة الحرجة لا تحتاج إلى نصوص متضاربة أو إلى تنازع بين الدول الأعضاء. بل تتطلب دبلوماسية نشطة من جانب الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، كما يحدث الآن. وهنا في المجلس، يتطلب الأمر مشاركة الجميع، بحسن نية، للعمل معاً للاستجابة بأفضل طريقة ممكنة لجميع الضرورات والاحتياجات الحاسمة الأهمية في الميدان.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إن الهجوم الإرهابي الذي شنته حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر هو، بلا شك، أسوأ هجوم من نوعه تشهده إسرائيل منذ إنشائها. وفي هذا الوقت العصيب، تساند فرنسا إسرائيل. إن أمن إسرائيل غير قابل للتفاوض. لإسرائيل الحق الواضح في الدفاع عن نفسها.

وبالنظر إلى الأزمة الحالية، فإن تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة إلى غزة أمر بالغ الأهمية. إن حماية المدنيين ضرورة حتمية. يجب على الجميع احترام اتفاقيات جنيف. كما أن السكان الفلسطينيين في غزة ضحايا لحماس.

لقد صوتت فرنسا معارضة لمشروع القرار S/2023/772، الذي قدمته روسيا، لأنه يفتقر إلى عدة عناصر أساسية. وتود فرنسا أن يتخذ المجلس الآن بشأن مشروع القرار الذي قدمته الرئاسة البرازيلية وأن يوافق على إدانة هذا الهجوم الإرهابي، وضمان إيصال المساعدة الإنسانية وحماية السكان المدنيين في غزة. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، يجب على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لفلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): ظل مجلس الأمن لمدة 10 أيام يراقب اعتداء إسرائيل على أكثر من مليوني فلسطيني

الوفد الروسي يستجيب لهذه الاحتياجات الإنسانية المحددة. ولهذا جاء تصويت دولة الإمارات تأييداً له، ولذلك أيضاً، نشعر بخيبة الأمل لأنه لم يحظ بتأييد المجلس اليوم. ونشكر الرئاسة على جهودها، وكلنا أمل أن نتمكن من الاتفاق بسرعة والاتحاد بشأن هذا الملف من أجل من هم في أمس الحاجة إلى ذلك في الميدان.

ونعتقد أنه حري بالمجلس الإجماع على ثلاثة أمور: التمسك بالقانون الدولي الإنساني، ورفض الهجمات العشوائية وعدم تبريرها، وإنهاء دوامة العنف برمتها. إن أحداث الأيام التسعة الماضية أوضحت بشكل مؤلم أن شبح إراقة الدماء، سيظل يطارد الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، في ظل غياب الأفق السياسي الحازم. كتب الشاعر الفلسطيني الراحل محمود درويش أن "الحياة التي لا تُعرف إلا بضدّ هو الموت.. ليست حياة". لا يستحق الفلسطينيون والإسرائيليون العيش فقط، وهو الحد الأدنى، بل الازدهار جنباً إلى جنب في دولتين مستقلتين ومزدهرتين وأمنيتين.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): سيظل يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 يوماً أسود - ليس على الإسرائيليين وسكان إسرائيل فحسب، بل للعالم بأسره. ارتكبت حماس بأعمالها الإرهابية الوحشية ما لا يمكن تداركه. وقد أصابت بجرائمها المروعة الإسرائيليين بصدمة؛ لقد أضرت بشكل رهيب وعميق بالدولة بأكملها؛ وخالفت ضميرنا الإنساني. وتظل تلك الجرائم غير مبررة وغير مقبولة. فهي لا تمثل أي دولة أو دين، ولا يمكن من خلالها دعم أي قضية.

تترك ألبانيا خطورة الحالة في الميدان وطابعها العاجل. ونسلم بضرورة أن يكون للمجلس رد فعل وأن يتصرف مضطعاً بمسؤوليته الأساسية من جوانب عديدة - بإدانة الإرهاب بقوة، كما فعل دائماً؛ بالتسليم بحق الدول في الدفاع عن نفسها، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة؛ وبحماية المدنيين دائماً؛ وبدعم الجهود الإنسانية؛ وبالحيلولة دون المزيد من التهاقم أو أي امتداد لحالة متوترة ومعقدة وخطيرة بالفعل؛ وبرسم طريق واضح للسلام والأمن والتقدم والكرامة لجميع الإسرائيليين والفلسطينيين.

ففي كل يوم، يُقتل الفلسطينيون على أيدي الجنود الإسرائيليين أو المستوطنين. وهذا هو الحال منذ سنوات الآن، ومع ذلك فإننا دائما الطرف الذي يتعرض للضغط لاختيار المسار السلمي للمضي قدما. ويُطلب منا إظهار ضبط النفس. ويقال لنا إن العنف ليس هو الحل، حتى في الوقت الذي تواصل فيه إسرائيل استعمار أرضنا وضمها وتشويه شعبنا وقتله. لماذا إذن، عندما يُقتل إسرائيليون، يتغاضى أي شخص عن العنف المنفصل الذي يُمارس ضد شعبنا؟ إنها المعايير المزدوجة. لماذا لا يستطيع المجلس الدعوة إلى وقف إطلاق النار الآن لوقف الهجوم والمجازر؟

إن وقف القتل والتدمير أمر لا غنى عنه. لقد انهار النظامان الإنساني والصحي في غزة. ونزح أكثر من مليون شخص. ولا يستطيع الناس حتى دفن أحبائهم والحداد عليهم. إن رفع الحصار وكفالة وصول المساعدات الإنسانية فورا ومن دون عوائق أمران ملحان بنفس القدر لإنقاذ الأرواح.

وكما قلت للمجلس قبل شهر،

”بغض النظر عن مدى صعوبة تدخل أي شخص واتخاذ إجراء جريء اليوم، عليك أن تصدق قولنا بأن ثمن النقاس عن العمل أعلى بكثير.“ (S/PV.9309، صفحة 6)

وقد وصلنا إلى تلك اللحظة. وكان من شأن اتخاذ تلك القرارات آنذاك إنقاذ العديد من الأرواح الآن. والمزيد من التأخير لن يؤدي إلا إلى الحكم على المزيد من الناس بالموت المحقق.

فما الذي يستحق الدعم غير المشروط من المجلس؟ إنه سيادة القانون الدولي وحقوق الإنسان والعدالة والسلام، حتى لا يُقتل أي فلسطيني وأي إسرائيلي بعد الآن - وأكرر، حتى لا يُقتل أي فلسطيني وأي إسرائيلي بعد الآن؛ وحتى يتمكن شعبنا أخيرا من العيش بحرية وكرامة في أرض أجداده؛ وحتى تتمكن دولتان، فلسطين وإسرائيل، من العيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن وفقا لقرارات المجلس والقانون الدولي.

لقد وقفنا في خضم العاصفة وقلنا إنه لا ينبغي قتل أي مدني وإنه يجب التمسك بالقانون الدولي. وفي الوقت نفسه، كان المسؤولون

في قطاع غزة. يقتل الناس ويتعرضون للإصابة والتشريد ويعيشون في رعب. إذ لم تستثن إسرائيل أسرة فلسطينية واحدة في غزة. وينبغي ألا ننسى أن هذه أرواح بشرية، وأن أرواح الفلسطينيين غالية أيضا، وينبغي ألا يتوهم أحد أن قتل المزيد من الفلسطينيين سيجعل الإسرائيليين أكثر أمنا.

لقد حاصرت إسرائيل قطاع غزة لمدة 17 عاما، وشنت اعتداءات متكررة على شعبنا هناك. هل جعلها ذلك أكثر أمنا؟ كيف يمكن أن تنقذ أي طرف بأن قتل المزيد من الفلسطينيين الأبرياء، أطفالا ونساء ورجالا، شيوخا وصغارا، هو الحل؟ لقد حضرت إلى المجلس عدة مرات حاملا تلك الرسالة. لم يعد الشعب الفلسطيني يعتقد أن المساعدات في الطريق إليه. اثبتوا لهم أنهم على خطأ؛ فلتعيدوا الأمل في العمل الجماعي. وأمام المجلس الآن قرارات هامة يتعين عليه اتخاذها - قرارات ستحدد كيف ستبدو الأيام المقبلة للشعب الفلسطيني وللمنطقة وللعالم بأسره.

ونناشد المجلس أن يسترشد بسيادة القانون الدولي من دون السماح بأي استثناء أو استثنائية. فلا تبعثوا برسالة مفادها أن حياة الفلسطينيين لا قيمة لها. ولا تجرؤوا على القول بأن إسرائيل ليست مسؤولة عن القنابل التي تسقطها على رؤوسهم. ولا تبرروا عمليات القتل. ولا تلوموا الضحية - لا تفعلوا ذلك. فما يحدث في غزة ليس عملية عسكرية، إنه اعتداء شامل على شعبنا. إنها مذابح ضد المدنيين الأبرياء. وليس في القانون الطبيعي أو القانون الدولي ما يسمح باستهداف المدنيين وبمثل هذه الهجمات العشوائية والهجمية ضدهم.

لقد قتلت إسرائيل، حتى الآن، 3 000 فلسطيني، معظمهم من المدنيين. وأكثر من نصفهم من النساء والأطفال. وقد قُتل أكثر من 1 000 طفل فلسطيني حتى الآن في الهجوم الحالي. قتلت إسرائيل عائلات بأكملها، عدة أجيال في مرة واحدة. وحتى هذه اللحظة، دُبحَت 47 أسرة يبلغ مجموعها 500 شخص. وقد يكون هناك المزيد تحت الأنقاض، فيما لا يزال 1 000 شخص في عداد المفقودين. وهم على الأرجح تحت الأنقاض. كيف يمكن للمرء أن يبرر ذلك؟ لا يمكن للمرء ذلك.

ومن المهم الاعتراف بضرورة حماية المدنيين واحترام القانون الدولي؛ والأهم من ذلك بكثير توفير هذه الحماية فعلياً واحترام القانون. فلا شيء يمكن أن يبرر قتل المدنيين، كما قال جميع أعضاء المجلس مراراً وتكراراً قبل بضعة أيام فقط. وبغض النظر عن التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني ومظالمه المشروعة؛ وبغض النظر عما تحملوه من ألم ومعاناة وما زالوا؛ وبغض النظر عن نزع الملكية والاحتلال والاستعمار والحصار والقتل والسجن الجماعي، لا يمكنهم اللجوء إلى العنف لتحرير أرضهم أو حماية شعبهم. وبغض النظر، إذن، لا شيء يمكن أن يبرر قتل المدنيين الفلسطينيين.

ولا ينطوي التمييز والكيل بمكيالين على ظلم فحسب؛ بل إنهما يقوضان سيادة القانون الدولي في كل مكان. وأرجو من أعضاء المجلس أن يفكروا في مصداقيتهم في اليوم التالي وأن يفكروا في الفجوة الآخذة في الاتساع بين الغرب والعالم العربي والإسلامي، وبين الشمال والجنوب، وبين المجتمعات.

إن نزاعنا سياسي وليس دينياً. وهذا ما يجعله قابلاً للحل. ومع ذلك، ونظراً لأهميته الإقليمية والدولية، فإن له تأثيراً على التعايش والسلام في جميع أنحاء العالم. وإذا أردنا أن نتجنب الآثار غير المباشرة للنزاع إقليمياً أو دولياً، فيجب أن نتوقف المذابح. ويجب بدء العمل هناك وأن يبدأ الآن. إننا ممتنون لجميع الذين يحشدون جهودهم لوقف المذبحة وللسماح بوصول المساعدات الإنسانية ووضع حد للتهجير القسري. وسنواصل العمل معهم. إن كل دقيقة مهمة، وليس لدى الفلسطينيين في غزة وقت يضيعونه.

(تكلم بالعربية)

في الختام، لأبناء شعبنا الفلسطيني أقول، قد يبدو لكم أن العالم تخطى عنكم وعن أطفالكم واستفرد بكم هذا الاحتلال الظالم وأطفأ النور عن قضيتكم، ولكن أؤكد لكم أن كل أحرار العالم، وهم بالملايين، والشعوب ذات الضمائر الحية معكم؛ يسمعونكم ويرونكم ويساندونكم ويملؤون شوارع عواصم العالم رفضاً للجرائم الإسرائيلية بحقكم ودعماً لحريتكم وكرامتكم وعدالة قضيتكم. واعلموا أن العدل

الإسرائيليون يتكلمون عن انتقام هائل. أليس لدى الفلسطينيين - بمن فيهم 2,3 مليون فلسطيني في قطاع غزة، الذين تتحطم حياتهم مرة أخرى ونحن نتكلم - الكثير الذي يدفعهم للانتقام؟ إن هذا المنطق سيدمرنا جميعاً. وينبغي عدم التغاضي عن ذلك. ولا يكفي أن يعلن المجلس أنه لا يوافق عليه؛ ويتعين على المجلس أن يوقفه فعلياً.

وقال مسؤولون إسرائيليون، في سياق تبريرهم لاعتداءهم على أهلنا في غزة، إنهم يقاتلون "حيوانات بشرية". ما سيكون رد الفعل لو أن أي مسؤول فلسطيني فعل الشيء نفسه؟ وقالوا إنهم سيقطعون المياه والكهرباء والوقود والغذاء عن ملايين الفلسطينيين - وقد فعلوا ذلك، في عقاب جماعي غير إنساني وغير قانوني، حيث دمرت القنابل كل جانب من جوانب الحياة المتبقية في قطاع غزة.

يجب القيام بثلاثة أشياء الآن - وأي شيء آخر سيكون غير مقبول من الناحية القانونية والأخلاقية والسياسية. أولاً، يجب أن يتوقف الهجوم على شعبنا الآن. وثانياً، يجب السماح بإيصال المساعدات الإنسانية فوراً ومن دون عوائق إلى جميع أنحاء قطاع غزة الآن. وثالثاً، يجب وقف الترحيل القسري لشعبنا الآن. وينبغي حماية المدنيين أينما كانوا. ولا يحق لإسرائيل إجبارهم على الاختيار بين النزوح القسري أو الموت أو إخضاعهم لكليهما. فلا يوجد مكان آمن في غزة. ويعانق أفراد العائلات بعضهم بعضاً كل ليلة، ولا يعرفون ما إذا كانت هذه هي المرة الأخيرة.

إن المجلس على علم بالأعداد الهائلة للقتلى. وأتمنى أن يتمكن الأعضاء من إلقاء نظرة على حياة هؤلاء الناس وكيف استمروا بشجاعة وإبداع على الرغم من المصاعب الهائلة، بما في ذلك الحصار والاعتداءات المتكررة، ليرى ذلك يزول في لحظة. فلتفكروا في ألم أولئك الذين بقوا على قيد الحياة. فلتفكروا فيما ستبدو عليه بقية حياتهم، بما في ذلك حياة أكثر من 10 000 شخص أصيبوا حتى الآن، إذا نجوا من هذا الكابوس. خلال الساعة القادمة، ستقتل إسرائيل 12 مدنياً فلسطينياً، من بينهم خمسة أطفال. ثم مرة أخرى في الساعة التالية والساعة التالية والتي تليها، إلى أن يقرر المجلس التصرف.

- إنه نسخة أكثر تطرفاً من كتاب "كفاحي" لهتلر. إن اسم حماس هو اختصار لـ "Harakat Al-Muqawamah Al-Islamiyyah"، التي تعني حركة المقاومة الإسلامية. إنها ليست منظمة سياسية. بل منظمة إرهابية لا تختلف عن تنظيمي داعش أو القاعدة. وحركة حماس لا تسعى إلى التحرير. فقد انسحبنا من غزة قبل 18 عاماً. إنها تسعى إلى الإبادة. هذا هو غرضها وهدفها المعلن.

وبعد الأهوال التي عانينا منها قبل أكثر من أسبوع، يجب أن نفهم جميعاً أن تلك ليست تهديدات جوفاء بل هي خطة عمل. إذا أُتيحت لحماس الفرصة لارتكاب تلك الفظائع مرة أخرى، فإنها ستفعل. ولن تتوقف حتى زوال إسرائيل. ولهذا السبب، ومن أجل سلامة شعبنا وأمن مستقبلنا، يجب على إسرائيل أن تحقق حماس أولاً. يجب أن نفعل ذلك ليس للانتقام أو الثأر ولكن للحفاظ على الذات. يجب ألا تُرتكب مثل هذه الفظائع مرة أخرى، والطريقة الوحيدة لضمان ذلك هي القضاء على قدرات هذه الجماعة الإرهابية الهمجية. لقد دُبح أكثر من 1 400 إسرائيلي. وجُرح الآلاف الأشخاص. واقتيد ما يقرب من 200 رهينة - من بينهم العشرات من جنسيات مختلفة - إلى غزة لتعذيبهم واغتصابهم وإهانته. وإذا ما قورنت هذه الفظائع بغيرها، فإنها أكبر 15 مرة من هجمات 11 أيلول/سبتمبر، ولكن أعداء أمريكا كانوا على بعد 7 000 ميل، في حين أن أعداء إسرائيل يربضون على بعد 7 000 قدم.

وعلى مدى السنوات الـ 16 الماضية، ظل المجتمع الدولي والأمم المتحدة متهاوناً إزاء الحشد الإرهابي لحماس. لقد دفن العالم رأسه في الرمال فيما دست حماس قذائفها وصواريخها وألتهب الحربية وسط السكان المدنيين وأخفها في الأرض تحتهم في غزة. وقبل العالم بالواقع العبثي المتمثل في ديمقراطية تحترم القانون تعيش جنباً إلى جنب مع إرهابيين سرطانيين يرتكبون الإبادة الجماعية متعطين للدماء الإسرائيلية ويطلقون عشرات الآلاف من القذائف والصواريخ بشكل عشوائي على مدنيينا. سنتظر الأجيال القادمة إلى الوراء في ذهول حقيقة كون العالم بهذه الدرجة من الساذجة بعد مرور 80 عاماً فقط على هتلر. ولكن لم يعد هذا هو الحال. رأينا بأن أعيننا أن لا شيء سيغير أيديولوجية حماس - لا إعادة تأهيل غزة، ولا الحوافز الاقتصادية

والسلام آت لا محالة. وأن هذا الاحتلال الإسرائيلي، مهما قتل ودمر وظلم وقهر واستكبر، سينتهي وسيحقق استقلال دولتنا الفلسطينية - دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية. لن نندثر، ولن ننكسر. لن نندثر، ولن ننكسر. بل سنضمد جراحنا وستعود آمالنا؛ وسنبقى وسنحيا لأننا أصحاب الحق، وأصحاب الحق لا يموتون ولا يندثرون؛ بل يُبعثون ويبقون.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد إردان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): سأبدأ بالقول إنه إذا كانت حماس لا تمثل الشعب الفلسطيني، كما ذكر الرئيس عباس أمس، فمن المحير أن يكون ممثله حاضراً في هذه الجلسة، ناهيك عن الإعراب عن رأي باسم سكان غزة الذين انتخبوا قتلة حماس، التي هي على شاكلة تنظيم داعش، في غزة قبل 17 عاماً. وآمل أن نفهم جميعاً هنا أنه إذا قرر أي من ممثلي السلطة الفلسطينية دخول غزة اليوم، أو في أي يوم آخر، فمن المحتمل أن يلقي نفس المصير الذي حل بالعديد من زملائه في عام 2007 - حيث ستلقي بهم حماس من أعلى المباني المؤلفة من 15 طابقاً.

يواجه مجلس الأمن واحدة من أكثر اللحظات المحورية في تاريخه. وهذه نقطة تحول بالنسبة للمجلس، لحظة حقيقة ستخبر البشرية ما إذا كان وجود المجلس ذاته يحتفظ بشرعيته وما إذا كانت الأمم المتحدة لا يزال لديها أي مظهر من مظاهر البوصلة الأخلاقية. لقد تأسست هذه المؤسسة على أنقاض محرقة اليهود، الإبادة الجماعية للشعب اليهودي، وقبل أكثر من أسبوع بقليل، شهدنا محاولة أخرى للإبادة الجماعية اليهودية - مذبحه حماس النازية للأطفال الرضع والأمهات والآباء والمسنين. وينبغي لكل عضو في المجلس أن يفهم أن حماس تحركها أيديولوجية لا تختلف عن أيديولوجية النازيين. وفي الميثاق الأصلي للحركة، فإن هذه الرسالة واضحة جداً. "ستقوم إسرائيل وستظل قائمة إلى أن يبطلها الإسلام كما أبطل ما قبلها". وتتص المادة 7 من ميثاق حماس على أنه "لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون اليهود فيقتلهم المسلمون". يجب على أعضاء المجلس قراءته بأنفسهم

ثانياً، وهذا أمر لا يقل أهمية، يجب على المجلس أن يدعم حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها. لكن دعم ذلك الحق لا يعني ترديد كلمات فارغة. إنه يعني التضامن مع إسرائيل في مهمتنا الإنقاذية للقضاء على قدرات حماس الإرهابية. فإذا لم يُقَضَّ على حماس، ستكرر مثل هذه الفظائع - وليس فقط في إسرائيل. إن دعم حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها يعني دعم هدف إسرائيل المتمثل في القضاء على هؤلاء الجهاديين السرطانيين.

فإسرائيل دولة تحترم القانون وتحترم القانون الدولي. وكما يعلم جميع أعضاء المجلس، فإننا نواجه جماعة إبادة جماعية إرهابية لا تعترف حتى بوجود القانون الدولي. فيجب على المجلس أن يتذكر ذلك. ثم كيف يمكن ألا ينصب تركيز مجلس الأمن، أولاً، على تصنيف حماس كمنظمة إرهابية؛ وثانياً، تحميل حماس المسؤولية الكاملة والوحيدة عن الحالة في غزة. وثالثاً، دعم حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها دعماً كاملاً. ورابعاً، مطالبة حماس بإطلاق سراح جميع الرهائن المختطفين فوراً ومن دون قيد أو شرط.

وأحث جميع أعضاء المجلس على التفكير في تلك الأهداف وكفالة تناولها جميعاً في أي مناقشات مقبلة. فلن تقبل إسرائيل أن تكون أيدينا مقيدة في الوقت الذي نكافح فيه من أجل أمننا ومستقبل أطفالنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

السيد الحمود (الأردن): بدايةً أهنيكم، السيد الرئيس، على تولي البرازيل رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنياً لكم التوفيق والسداد في تيسير أعمال المجلس. ويشرفني أن ألقى هذا البيان باسم المجموعة العربية.

ينعقد مجلس الأمن اليوم، في الوقت الذي تستمر فيه الحرب الإسرائيلية الغاشمة والشعواء على قطاع غزة، جالبةً الدمار والموت ومهددة بتفجر دوامات عنف أوسع في المنطقة بأكملها. وتؤكد المجموعة العربية هنا على ضرورة العمل على الإيقاف الفوري لهذه الحرب والحيولة دون اتساع نطاقها، منعاً لتفاقم الكارثة الإنسانية التي يشهدها قطاع غزة اليوم. وتشدد المجموعة على أن فشل المجتمع

ولا أي وعد بمستقبل أكثر إشراقاً. لقد حاولت الأمم المتحدة. وحاولت الولايات المتحدة. وحاول الكثيرون في هذه القاعة، ولكن الجميع فشلوا. لا شيء يمكنه أن يغير أيديولوجية الإبادة الجماعية. هناك طريقة واحدة فقط لعلاج السرطان، وهي استئصال كل خلية سرطانية.

لقد ضخ المجتمع الدولي بلايين الدولارات في غزة، وذهب كل ذلك إلى آلة حماس الحربية ومدينتها للإرهاب تحت الأرض. وبدد وحوش الإرهاب الهمجيون الموارد الوفيرة والمعونة الموجهة لأهالي غزة. واستُغل كل شبر من قطاع غزة لتحقيق أهداف حماس العنيفة. وبالنسبة لحماس، فإن المدنيين في غزة ليسوا أكثر من وقود للمدافع. إنهم دروع بشرية يصبحون عند الموت بيادق في حملة حماس الدعائية التشهيرية. وفي الوقت الحالي، وبينما نتكلم الآن، فإنهم يحذرون سكان غزة من الإجلاء باتجاه الجنوب - كما قمنا بإجلاء مدنيين بالقرب من حدودنا الجنوبية - حتى يستخدموا أجسادهم بعد ذلك لحشد البلدان للضغط على إسرائيل.

لذا، لأكون واضحاً. إن إسرائيل في مهمة إنقاذ: مهمة إنقاذ لتخليص رهائننا؛ مهمة إنقاذ لتخليص مستقبلنا وتخليص أهالي غزة من طغاتهم المتوحشين. فهي مهمة إنقاذ. يمكن لمهمة الإنقاذ هذه أن تنتهي سريعاً. إذا أُلقت حماس أسلحتها غداً وأعادت رهائننا وسلمت نفسها، يمكن أن تنتهي هذه الحرب من دون إطلاق رصاصة أخرى. لماذا لا يدعو أعضاء المجلس حماس إلى أن تفعل ذلك؟ لماذا لا يشكل ذلك جزءاً من مشاريع القرارات؟

أود أن أكرر التأكيد على أن مجلس الأمن يقف الآن على أحد مفترقات طرقه الأكثر محورية. هل سيدعم المجلس الكفاح من أجل الحضارة، أم إنه سيحفز الجهاديين الذين يهدفون إلى قتل جميع الكفار؟ بالنسبة لهيئة مكرسة للأمن، لا ينبغي لذلك أن يكون مسألة.

فالخطوة الأولى التي يجب أن يتخذها المجلس - قبل أي نداءات للمساعدة أو الهدوء أو ضبط النفس - هي أن يعتبر حماس المنظمة الإرهابية القتالة، وهذه هي حقيقتها، تماماً كما فعل المجلس مع تنظيم داعش وتنظيم القاعدة.

بأن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها في قطاع غزة، التي هي أرضٌ محتلة. ونذكر هنا بما ورد في فتوى محكمة العدل الدولية لعام 2004 بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار عازل في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبالأخص في الفقرة 139، التي لا تمنح إسرائيل حق الدفاع عن نفسها في الأرض الفلسطينية المحتلة (انظر A/ES-10/273). وما ينطبق هنا هو أحكام القانون الدولي الإنساني المتعلقة بالرد العسكري على الهجمات المسلحة في الأراضي المحتلة، حيث يستوجب على قوة الاحتلال أن تحترم مبادئ التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنيين والأعيان المدنية وعدم توجيه الهجمات إلى المدنيين والأعيان المدنية، كما يحدث، والتناسب في الرد واتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة لحماية المدنيين.

ومن خلال متابعة تطورات الأوضاع، من الواضح أن أعمال إسرائيل العسكرية في غزة لا تحترم الحدود الدنيا التي يستوجبها القانون الدولي الإنساني وهي حتى لا تدعي ذلك، كما سمعتم قبل قليل. وتصريحات كبار مسؤوليها السياسيين والعسكريين لا تدع مجالاً للشك في أن ما ترتكبه وسترتكبه سيتجاوز كل محظور قانوني وأخلاقي وإنساني ضد شعب أعزل لا يستجيب لاستغاثاته المجتمع الدولي.

تجدد المجموعة العربية التأكيد على أن السلام العادل والشامل وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، خيار عربي استراتيجي يمثل السبيل الوحيد الذي يحمي المنطقة بأكملها من دوامة العنف.

وفي الختام، نؤكد على أن إسرائيل لن تحصل على الأمن والسلام ما لم يحصل الشعب الفلسطيني على الأمن والحرية في دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على خطوط الرابع من حزيران/يونيه 1967.

رُفِعَت الجلسة الساعة 20/50.

الدولي في وقف هذه الحرب هو فشل في تطبيق القانون الدولي وفي حماية القيم الإنسانية المشتركة وحماية المدنيين الأبرياء الذين يواجهون جحيم الحرب، ولا يجدون أبسط مقومات الحياة من ملجأ وغذاء ومياه شرب وكهرباء ورعاية صحية. ونشدد على أن الصمت الدولي على ما يتعرض له قطاع غزة من حرب وقتل هو صمتٌ على عدوان مجرد الغزيين من إنسانيتهم وحقهم في الحماية وصمتٌ على الخروقات الإسرائيلية الفاضحة للقانون الدولي.

ونؤكد على أن منع إسرائيل دخول المساعدات الإنسانية العاجلة إلى قطاع غزة وإجبار أكثر من مليون مواطن في شمال القطاع على مغادرة منازلهم، انتهاك جسيم للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، مشددين، في هذا الصدد، على ضرورة إيصال هذه المساعدات بشكل فوري من دون أي تأخير. ونشيد هنا بالدور الرئيسي والجهود غير المسبوقة التي تقوم بها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في مساعدة المدنيين في قطاع غزة، مؤكدين على ضرورة قيام المجتمع الدولي بتوفير ما تحتاج إليه الوكالة من دعم فوري في ظل شح الإمكانيات ونقص التمويل اللازم للوكالة، لنتمكن من أداء مهامها وواجباتها الإنسانية وفقاً لتكليفها الأممي.

تشدد المجموعة العربية على أن أي محاولة سافرة للتهجير والترحيل القسري للأشقاء الفلسطينيين من وطنهم أو التهديد به إلى جمهورية مصر العربية ودول الجوار جريمة مدانة ومرفوضة وتعد خرقاً جسيماً لاتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949. وهنا نؤكد على ضرورة تطبيق قواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والمعايير الأخلاقية من دون تمييز، وليس بناء على الجنسية أو الهوية. ويتوجب على المجتمع الدولي التعامل مع الحرب على قطاع غزة وفق معايير واحدة، فيدين قتل المدنيين الفلسطينيين كما أدان قتل المدنيين الإسرائيليين، فالضحايا المدنيون هم ضحايا أي كانت هويتهم أو جنسيتهم.

نود التذكير هنا بأن ما تمارسه إسرائيل لا يعتبر حقاً في الدفاع عن النفس، ومن المؤسف ما يتم تكراره من قبل بعض الدول